

Distr.: General
17 June 2019
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريرى المؤرخ ١٥ شباط/فبراير (S/2019/147).

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - برزت في الفترة المشمولة بالتقرير المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وقع في بانغي في ٦ شباط/فبراير بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة رئيسية. ولئن كانت الحالة الأمنية قد تحسّنت في بعض مناطق البلد، فإن الحالة الإنسانية ظلت متردية وتحللتها حوادث عنف فظيعة وقعت في حالات منعزلة. وأعربت شرائح من المجتمع عن انتقادات عامة للاتفاق السياسي، مشيرة إلى الامتيازات المقدمة إلى الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق التي واصلت ارتكاب أعمال عنف وغير ذلك من التجاوزات ضد المدنيين.

عملية السلام

٣ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي، على الرغم من أن عدم التقيد بالأحكام الأمنية شكّل تحديات. ففي ٢٥ شباط/فبراير، عين الرئيس، فوستين أرشانج تواديرا، رئيس أركانه السابق، فيرمين نغريبادا، رئيساً للوزراء. وفي ٣ آذار/مارس، شكّل الرئيس ورئيس الوزراء حكومة من ٣٦ عضواً، تضمنت ٨ مناصب وزارية لممثلي الجماعات المسلحة و ٣ للأحزاب السياسية المعارضة. وزعم العديد من الجماعات المسلحة أن الحكومة لا تستوعب الجميع ودعت تلك الجماعات الأطراف الضامنة والميسرة للاتفاق إلى التدخل وفقاً للمادة ٣٤ منه. ودعا الاتحاد الأفريقي ممثلي الحكومة والجماعات المسلحة لإجراء مشاورات في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس برعاية مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي،



إسماعيل شرقي، بدعم من ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، منكور ندياي، الأمر الذي أسفر عن توافق آراء بشأن توزيع المناصب الوزارية وغيرها من الوظائف الحكومية.

٤ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدر الرئيس تواديرا مرسوماً بتشكيل حكومة من ٣٩ عضواً، منهم ٣٥ وزيراً و٤ نواب وزراء. وحُصِّص ما مجموعه ٢٥ منصباً لأشخاص متوافقين مع الأغلبية الرئاسية، و١٣ منصباً لأعضاء تسع جماعات مسلحة ومنصب واحد للمعارضة السياسية. وعيّنت سبع نساء في مناصب وزارية، وكذلك ١٢ مسلماً.

٥ - وعيّن أشخاص من زعماء الجماعات المسلحة أيضاً في وظائف استشارية رئيسية في الرئاسة، ورئاسة الوزراء، وفي المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وفي ٢٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس تواديرا مرسوماً يقضي، في جملة أمور، بتعيين علي داراسا من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبإي سيدي سليمان (المعروف أيضاً باسم صديقي) من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، ومحمد الخاتم من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بصفتهم مستشارين لرئيس الوزراء بشأن الوحدات الأمنية المختلطة المؤقتة المتوخى إنشاؤها بموجب الاتفاق السياسي.

٦ - وطوال شهر آذار/مارس، احتج المجلس الوطني للشباب احتجاجات على إدخال الجماعات المسلحة في الحكومة، في حين أن الكثير من خريجي الجامعات يظلون دون عمل. وفي ٢٦ آذار/مارس، علقت وزارة الشباب جميع أنشطة مجلس الشباب بعد أن اعتدى أعضاؤه على الوزير. وفي ٢ نيسان/أبريل، طالبت جماعة من المجتمع المدني بأن تلغى المراسيم التي قضت بتعيين السيد داراسا، والسيد الخاتم وصديقي، إما لأنهم خاضعون لجزاءات دولية أو لأنهم مرتزقة أجانب. وألقي القبض على المتحدث الرسمي باسم الجماعة في ١٨ نيسان/أبريل بتهمة التحريض على الكراهية والإخلال بالنظام العام، وهي خطوة تعرضت للانتقاد الشديد من جانب وسائل الإعلام والمجتمع المدني؛ وأطلق سراحه في ٢١ نيسان/أبريل.

٧ - وفي ١٨ شباط/فبراير، أنشأ الرئيس تواديرا بموجب مرسوم آليات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات لرصد وتنفيذ الاتفاق السياسي. وحتى الآن، وبدعم من البعثة، تعمل ١١ من ١٧ لجنة من لجان المقاطعات المعنية بالتنفيذ، التي تضم في صفوفها السلطات المحلية والرابطات النسائية، والمجتمع المدني وممثلي الجماعات المسلحة لتقوم بدور آليات لتسوية المنازعات ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ولتقييم تنفيذ الاتفاق. وتعمل عشر لجان أمانة تقنية، مع وجود لجنة إضافية أو فرعية في مقاطعتين للمساعدة في الرصد.

٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أصدر الرئيس تواديرا مراسيم أنشئ بموجبها الإطار القانوني لوحدات الأمن الخاصة المختلطة. وستضم هذه الوحدات في صفوفها أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية مع أعضاء مؤهلين من الجماعات المسلحة كان قد نُزع سلاحهم وسرحوا. ويتمثل الهدف منها في المساهمة في توفير الأمن لممرات التنقل الرعوي ومواقع التعدين. ويتوخى المفهوم التشغيلي مرحلة أولى تتمثل في تدريب ونشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة ابتداءً من حزيران/يونيه في بوار وبامباري قبل زيادة نطاق عملها والتنقل إلى مقاطعات أخرى في وسط وشرق البلد. بيد أن النشر الفعال سيواجه على الأرجح تحديات لوجستية كبيرة. ومن أجل الإعداد للنشر السريع للوحدات، تواصل البعثة دعم نشر قوات الدفاع والأمن في مناطق جديدة. ويعكف الاتحاد الأفريقي، بوصفه ضامناً للاتفاق السياسي، على التخطيط لنشر مراقبين عسكريين، بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، لرصد الوحدات.

٩ - وقام رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بزيارة إلى بانغي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير، مع الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا والأمن العام المساعد لدعم بناء السلام وأعضاء من لجنة بناء السلام من أجل حشد الدعم لتنفيذ الاتفاق السياسي، وافق في أعقابها صندوق بناء السلام على تخصيص مبلغ ١٤,٨ مليون دولار للدعم.

١٠ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قام مفوض السلم والأمن، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، والمدير الإداري لأفريقيا في الاتحاد الأوروبي بزيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لحشد الدعم الدولي للاتفاق السياسي. واجتمع الوفد مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني في بانغي وسافر مع رئيس الوزراء والسلك الدبلوماسي إلى بامباري لإطلاق لجان التنفيذ والأمن التقني المحلية في مقاطعة أوكا، وإلى بانغاسو لإطلاق قافلة سلام من أجل تعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع بين بانغاسو وبانغي. وأكدوا على أهمية أن تحترم جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية وأن تعجل بإنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة بوصفها أداة لبناء الثقة في سياق الاتفاق، والحاجة إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وغيرها من فوائد السلام للسكان، الذين ينبغي أن يشركوا بوصفهم أصحاب مصلحة في عملية السلام.

١١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي من أجل حشد الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق السياسي، عرضت خلاله ١١ أولوية، منها وقف الأعمال العدائية، وتفعيل آليات الرصد والتنفيذ، وإنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها. وأكد الرئيس تواديرا من جديد التزامه بالاتفاق وحثّ الجماعات المسلحة على التقيد بالتزاماتها. وطالب فريق الدعم الدولي بوقف فوري لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين. ودعاها إلى المشاركة بصورة بناءة في تنفيذ الاتفاق، بسبل منها تعيين ممثلين في آليات التنفيذ وتقديم قوائم بالمقاتلين من أجل نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإنشاء وحدات الأمن المختلطة. ودعا الفريق أيضا الحكومة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للمشردين داخليا، وتحسين مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في تنفيذ الاتفاق. ومن أجل تيسير الدعم الدولي المنسق، شجعت الحكومة على وضع خريطة طريق للتنفيذ مع جدول زمني واضح.

١٢ - وعقدت لجنة المتابعة التنفيذية المسؤولة عن توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على تنفيذ الاتفاق السياسي اجتماعها الأول في بانغي، في ١٥ أيار/مايو، الذي شارك في رئاسته رئيس الوزراء والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى وتضمن مشاركة الرئيس وممثلي الخاص، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وشاركت في الاجتماع جماعتان من الجماعات المسلحة الخمس في اللجنة، ولا سيما حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وجناح نغاييسونا لمليشيات أنتي بالاك. وركزت المناقشات على حالة تنفيذ الاتفاق وانتهاكات وقف إطلاق النار. وأتفق على إجراء حملة توعية منسقة على نطاق البلد بشأن الاتفاق، بمشاركة الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدينية والجماعات المسلحة. وعُقد الاجتماع الثاني لهذه اللجنة، التي انضم إليها ممثلو جميع الجماعات المسلحة، في ٢٩ أيار/مايو، وناقش خلالها الأعضاء الانتهاكات المتواصلة للأحكام الأمنية للاتفاق وضرورة المضي قدما بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

التطورات السياسية

١٣ - في ٢٩ نيسان/أبريل، قدم رئيس الوزراء إلى الجمعية الوطنية برنامج الحكومة، الذي ركز على السلام، والأمن والعدالة، والانتعاش الاقتصادي، والنشاط السياسي والحكم الرشيد، والتماسك الاجتماعي، والعمل الإنساني. وسلط الضوء أيضا على التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الاتفاق السياسي.

١٤ - وافتتحت الجمعية الوطنية دورتها العادية الأولى في ١ آذار/مارس، وركزت فيها على التشريعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق السياسي، بما في ذلك مشاريع القوانين المقترحة بشأن اللامركزية وبشأن قانون منقح للانتخابات. وفي ٧ آذار/مارس، انتخبت الجمعية مكتبها التنفيذي المؤلف من ١٤ عضوا، الذي سيمارس مهامه لمدة سنة واحدة. وانتُخب أعضاء من ائتلاف الرئيس تواديرا الحاكم لشغل معظم المناصب الأساسية والقيادية. ولم تنتخب إلا ثلاث نساء، وهو ما لا يتوافق مع القانون المتعلق بالتكافؤ بين الجنسين الذي يفرض تمثيلا للنساء لا تقل نسبته عن ٣٥ في المائة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لفترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات.

١٥ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع قانون الانتخابات، ذي الأهمية الكبيرة، حيث إنه ينشئ الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المناطق والبلديات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وانتقد بعض أعضاء الحكومة والمجتمع المدني مشروع القانون لعدم كفاية التمثيل الكافي للمرأة وفقا للقانون المتعلق بالتكافؤ بين الجنسين. وفي ٥ حزيران/يونيه، قررت المحكمة الدستورية أن قانون تكافؤ الجنسين المذكور يسري على مدونة الانتخابات فأعادته إلى الجمعية الوطنية، ذاكراً أن المدونة لا يمكن أن تصدر إلا إذا كانت متقيدة بقرارات المحكمة.

١٦ - وأقرت الحكومة والسلطة الوطنية للانتخابات التقديرات الأولية للميزانية والجدول الزمني للانتخابات، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء الشروع في جهود تعبئة الموارد. ومن أصل الإيرادات التقديرية اللازمة لتمويل الانتخابات وقدرها ٤٩ مليون دولار، باستثناء الدعم التشغيلي واللوجستي، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٧ مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٣,٥ ملايين دولار لتعزيز مشاركة المرأة. وخصصت الحكومة ٨٥٦ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ للأعمال التحضيرية للانتخابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق البرنامج الإنمائي عملية إنشاء صندوق مشترك للتبرعات للإنفاق على الانتخابات. وأعربت الحكومة والشركاء الدوليون عن القلق إزاء محدودية نطاق ولاية البعثة في مجال دعم الانتخابات.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الحكومة لجانا للسلام والمصالحة في بانغاسو، وبوسانغوا، وبوار، وكاغا - باندورو، وبريا، وبامباري، وباوا، بدعم من البعثة. وهناك ما مجموعه ٢٦ لجنة، تعزز عمليات السلام المحلية وهي ستدعم حملة المصالحة الوطنية المتوخاة في الاتفاق السياسي.

١٨ - وفي ٢٠ آذار/مارس، وقع المجتمعان المحليان غامبو وبومبولو في مقاطعة مبومو اتفاقا للمصالحة المحلية بعد خمسة أشهر من الحوار الذي يسهّره البعثة. وشهد حفل التوقيع الاجتماع الأول بين المجتمعين المحليين منذ أعمال القتل الانتقامية المتكررة بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

والميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا في عام ٢٠١٧. والتزمت الأطراف الموقعة بتعزيز الحوار السلمي وحرية التنقل، وبالإبلاغ عن أي انتهاكات إلى لجنة التنفيذ في مقاطعة مبومو.

١٩ - وفي ٢٣ آذار/مارس، وقع ممثلون عن الطائفتين المسيحية والمسلمة حارتي كاستروس وياكيبي في الحي الثالث في بانغي اتفاق مصالحة، التزموا بموجبه بوقف جميع الأعمال العدائية، وحظروا حمل الأسلحة من قبل المدنيين، ودعموا العودة الطوعية والأمن والكرامة للمشردين. وجاء الاتفاق بعد عدة أشهر من جهود المصالحة التي قادتها قيادات نسائية وشبابية، بدعم من البعثة، في إطار التصدي للعنف الدوري المستمر منذ عام ٢٠١٤. ويسّرت العملية حرية التنقل، وعودة تدريجية للمشردين، وحالت دون التصعيد في الحوادث الأمنية. وأطلقت مجتمعات بيركس وبيالي وفاطمة المحلية في الحي الثالث عمليات مماثلة في وقت لاحق.

٢٠ - وفي ٢ آذار/مارس، توصل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيات أنتي بالاكا في ألينداو إلى اتفاق مصالحة محلية، بدعم من البعثة. ويسّرت البعثة نشر ٦٠ فردا من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المنطقة لتعزيز الأمن وزيادة حضورها العسكري والمدني الخاص.

٢١ - ونظمت اللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتمييز من مناهج للسلام في بانغي، وبامباري، وبانغاسو، وبوسانغوا، وبيربياتي، وموباي في آذار/مارس، بدعم من مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. واستهدفت المحافل توعية أصحاب المصلحة المحليين لمكافحة خطاب الكراهية أو التحريض على العنف.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٢ - تراجعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدة المواجهات العسكرية التي ميّزت فترة الذروة في التنقل الرعوي في أواخر عام ٢٠١٨، بيد أن الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق السياسي واصلت القيام بأنشطة تنتهك أحكامه، لا سيما العنف ضد المدنيين، وفرض الضرائب غير القانونية، وعرقلة نشر مؤسسات الدولة وقوات الأمن. وحاول بعض الجماعات المسلحة الحصول على المزيد من الامتيازات في العملية السلمية من خلال الوسائل العنيفة. وارتكبت فصائل ميليشيات أنتي بالاكا، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أفظع الانتهاكات. وظل المجرمون المسلحون يشكلون تهديدا، في حين كانت قوات الأمن التابعة للدولة ضالعة في فرض ضرائب غير قانونية في عدة مقاطعات.

٢٣ - وفي الغرب، قطعت الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الطريق التجاري الرئيسي من بانغي إلى دوالا، الكاميرون في ٣ آذار/مارس، احتجاجا على تشكيلة الحكومة الجديدة. وعلى الرغم من أن الجبهة فتحت الطريق في ٢٦ آذار/مارس، فقد رفضت إعادة ١١ مركبة مملوكة للحكومة كانت قد استولت عليها. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة، في ٥ نيسان/أبريل، قامت البعثة بإجراء عملية لاستعادة المركبات، تعرضت خلالها لنيران الجبهة. وردت البعثة بإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل خمسة من مقاتلي الجبهة واسترداد المركبات. ومنذ العملية، واصلت الجبهة الهجوم على الدوريات المشتركة للبعثة والقوات

المسلحة لأفريقيا الوسطى، والشاحنات المدنية، والقوافل الإنسانية على طول هذا الطريق، على الرغم من أن البعثة تمكنت من ضمان استمرار تدفق حركة المرور التجارية والمدنية.

٢٤ - وفي مواقع أخرى من غرب البلد، استهدفت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بعنف مؤسسات الدولة، وإضافةً إلى احتجاجها على تشكيلة الحكومة، وهاجمت نقاط التفتيش والمخافر التابعة للشرطة في مقاطعتي أوهام - بيندي ونا - مامبيريه. وفي ١٩ آذار/مارس، اغتالت الحركة رئيس بلدية كوندي، مما أدى إلى تشريد مدنيين.

٢٥ - وفي ٢١ أيار/مايو، قتل مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ٤٢ شخصا، معظمهم من المدنيين، في عدة قرى بالقرب من باوا، بدعوى الانتقام لقتل شخص من قبيلة فولاني وسرقة قطع ماشية هناك في ١٥ أيار/مايو. وأدين الهجمات بشدة وعلى نطاق واسع من جانب الحكومة والمجتمع الدولي، اللذين طالبا بأن يقوم زعيم الحركة صديقي بتسليم الجناة. وعقب المشاركة السياسية من جانب الجهات الضامنة والميسرة للاتفاق السياسي، وكذلك الضغط العسكري من البعثة، أصدرت الحركة في ٢٤ أيار/مايو بيانا أكدت فيه ضلوع مقاتلي الحركة، الذين سلمت في ٢٣ أيار/مايو ثلاثة منهم إلى الحكومة. وأعلنت الحركة إدانتها للهجوم، وكررت التأكيد على التزامها بالسلام والمصالحة، وأعربت عن تعازيها للمكلمين. وانسحبت أيضا من قواعدها في بوهونغ، وبوكايا وليتيلي؛ فيما ظل بعض المقاتلين فيها في ملابس مدنية.

٢٦ - وظلت الحالة الأمنية في مقاطعتي أوكا وكوتو السفلى غير مستقرة بسبب التعزيزات، والتحركات والأعمال العنيفة للاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفصائل ميليشيات أنتي بالاكا غير الموقعة على الاتفاق السياسي، وإن كانت قد لوحظت أوجه تحسن في أليندا وبامباري. وواصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى تعزيز مواقعها واحتلالها المدارس في محيط باكال في مقاطعة أوكا، وهي أعمال كانت قد بدأت في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مما أسهم في التوترات المتعلقة بالسيطرة على موقع التعدين المحلي. وحافظ مقاتلو ميليشيات أنتي بالاكا المحليون غير الموقعين للاتفاق على وجودهم غرب باكال وارتكبوا أفعالا إجرامية على نحو متكرر، بما في ذلك هجمات على الشاحنات التجارية. ونشرت البعثة قوات في باكال، مما أدى إلى تحسن الأمن المحلي.

٢٧ - وفي مقاطعات كوتو العليا، وفاكاغا وبامينغي - بانغوران، واصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى احتجاج مدنيين بصورة غير قانونية. وفي بيراو، أغلقت الجبهة الشعبية مركز الدرك في ٣ آذار/مارس، الذي أعيد فتحه مؤخرا. وفي ١٨ أيار/مايو، وفي أعقاب مقاومة أولية من الجبهة، نقل ١٠٨ أفراد من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من ديكوا إلى كاغا باندورو. (كانت آخر مرة توجد فيها قوات أمن تابعة للدولة في كاغا باندورو قبل خمس سنوات). وتسبب النشر في مقاومة في صفوف فصائل الجبهة، مما كشف عن تصدعات داخل الجماعة.

٢٨ - وفي بريا، ظل الوضع متوترا بسبب أعمال العنف ضد المدنيين، وفرض الضرائب بصورة غير قانونية على المساعدة الإنسانية، ومعارضة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى سلطة الدولة، ووصول نحو ١٥٠ من أفراد ميليشيات أنتي بالاكا في نيسان/أبريل. وفي شباط/فبراير و آذار/مارس، احتجزت الجبهة ٤٦ شخصا عند نقاط تفتيش بين بريا وإيبي، وفي بريا أفيد عن إعدام ٧ أشخاص على

الأقل. وفي ٩ آذار/مارس، اختطفت الجبهة أربعة موظفين دوليين يعملون لصالح أحد مقاولي البعثة في بريا؛ وأطلق سراحهم في ٩ آذار/مارس بعد تدخل البعثة. وفي ٩ أيار/مايو، قام مقيمون في مخيم للمشردين داخليا بهجوم وأصابوا اثنين من أفراد حفظ السلام خلال عملية للبعثة في ٩ أيار/مايو لإزالة عناصر من أنتي بالاك من المخيم.

٢٩ - وفي المنطقة الشمالية الغربية، في باتانغافو، تزايدت الأعمال الإجرامية بين بوكا وليدي، وماركوندا وبوغيل. وفي ٢ نيسان/أبريل، قتلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى مدنيا على الطريق من باتانغافو إلى بوكا، وأعقب ذلك قيام مقاتلي أنتي بالاك بإغلاق سوق باتانغافو بالقوة. ومنذ شباط/فبراير، يقوم أشخاص مجهولو الهوية بعدد من الهجمات المسلحة وعمليات النهب على الطريق الذي يربط بوغيل وبودجومو، مما عرقل إيصال المساعدة الإنسانية.

٣٠ - وفي المنطقة الجنوبية الغربية، أغلقت حكومة جنوب السودان حدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٠ شباط/فبراير بعد عمليات قتل على الطريق الواصل بين أوبو وبامبوتي، مما أثر بصورة سلبية على التجارة عبر الحدود وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وتواصل حاكم مبومو العليا مع نظيره في جنوب السودان، بدعم من البعثة، وأعيد فتح الحدود في ١٨ نيسان/أبريل.

٣١ - وظلت بانغي مستقرة نسبيا، بالرغم من المظاهرات التي أقيمت احتجاجا على تشكيلة الحكومة والتي قام بها موظفو الخدمة المدنية بشأن مستحقاتهم المتأخرة. وفي ١ حزيران/يونيه، توفي زعيم العصاة الإجرامية، أنيمري متار، الملقب باسم "القوة"، في بانغي عن أسباب طبيعية، بعد أن كان في قمة نشاطه الإجرامي في منطقة PK5. وقد تحسّن الأمن عموماً في منطقة PK5 منذ شباط/فبراير، لعدم وقوع أي أعمال عنف طائفي كبيرة بسبب نجاح جهود المصالحة.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

٣٢ - بذلت جهود لتعزيز الدعم المقدم من بلدان المنطقة دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوصفهما من الجهات الضامنة للاتفاق السياسي، ولتعزيز العلاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها. وفي الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل، قام الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ببعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لحشد الدعم الإقليمي للاتفاق، بما في ذلك إعادة إنشاء اللجان المختلطة الثنائية.

٣٣ - ووبعد اجتماع أولي عقد في غور، تشاد، في ٤ آذار/مارس، اجتمعت السلطات التشادية وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في باوا في ٦ نيسان/أبريل لمناقشة الإدارة المشتركة للحدود والتنقل الرعوي. واتفقت سلطات البلدين على إعادة فتح الحدود جزئيا في بمبيري، المغلقة منذ عام ٢٠١٥، وإنشاء آليات لتحسين التعاون الأمني والحد من العنف المتصل بالتنقل الرعوي، بما في ذلك عن طريق التعجيل بنشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى وموظفي النظام القضائي على الحدود.

٣٤ - وعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المختلطة المعنية بالتعاون بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٦ و ٧ أيار/مايو. وكان آخر اجتماع من هذا القبيل قد عُقد في عام ٢٠١٨.

وركزت المناقشات على الأمن على الحدود بين البلدين، فضلا عن التعاون في مجالات من قبيل التجارة والتبادل الثقافي والتكنولوجيا.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٥ - لم تتحسن الحالة الإنسانية المتردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل وصول المساعدة الإنسانية يعرقل بفعل عدة عوامل من قبيل ضعف البنية التحتية، وانعدام الأمن والمعوقات التي تضعها الأطراف. وكان نحو ٢,٩ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، في حين كان ٢,١ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي. وكان طفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد، وكان نصف السكان يفتقر إلى سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة.

٣٦ - وربع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى مشردون. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بلغ عدد المشردين داخليا نحو ٦١٢ ٠٠٠ شخص واللاجئين المسجلين في البلدان المجاورة ٥٩٣ ٠٠٠ شخص. وظلت الظروف الملائمة لعمليات العودة المستدامة، حتى في الحالات التي تيسرها الحكومة أو المجتمع الدولي، هشة بسبب التحديات الأمنية والتحديات المتعلقة بالحماية، بما فيها المنازعات على الأراضي والممتلكات، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والدعم القانوني. وحتى في المناطق المستقرة نسبيا، تمثل الشواغل المتعلقة بالحماية عقبة رئيسية أمام التوصل إلى حلول دائمة. ويجد الكثير من العائدين بيوتهم وقد تعرضت للنهب، أو التدمير أو الاحتلال. في هذا السياق، فإن التشرّد القسري سوف يستمر ما لم تتم معالجته من أسبابه الجذرية وما لم تُعزّز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة منه على الصمود.

٣٧ - ويشكل انعدام الأمن، وتشظي الجماعات المسلحة، وضعف وجود الدولة والتجزؤ وضعف البنى التحتية تحديات شديدة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني فيما يتعلق بإمكانية الوصول. فقد تعذّر الوصول إلى المناطق ذات الاحتياجات الملحة، ولا سيما في الجنوب الشرقي. وتؤدي حالات التأخير في التخليص الجمركي، وإغلاق الحدود مع جنوب السودان، وقطع طرق الإمداد من جانب الجماعات المسلحة إلى عرقلة الإمداد بالمواد المنقذة للحياة في الوقت المناسب.

٣٨ - وقد قُتل ثلاثة عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في عام ٢٠١٩. وسُجل حتى الآن في عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٩٠ حادثة أثرت في العاملين في الجهات الإنسانية وأماكن عملها وأصولها. وتصنف جمهورية أفريقيا الوسطى باعتبارها أحد أخطر البلدان على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٣٩ - وتقع حماية المدنيين والمساءلة أمام السكان المتضررين في صميم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي تتطلب ٤٣٠,٧ مليون دولار لتقديم المساعدات البالغة الأهمية لـ ١,٧ مليون شخص من الأشخاص الضعفاء للغاية. وفي ١ حزيران/يونيه، كانت الخطة ممولة بنسبة ٢٨,٦ في المائة، وهو ما يقل كثيرا عن الاحتياجات بالنظر إلى أن المساعدة الإنسانية تشكل شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية للسكان.

سادسا - حماية المدنيين

٤٠ - واصلت البعثة جهودها المبذولة لتحسين حماية المدنيين، تمشيا مع القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، ومبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام، والاستراتيجية السياسية للبعثة، وتوصيات العميد أموسو (المتقاعد) بشأن حماية المدنيين. وقامت البعثة، من خلال فريقها العامل المعني بالحماية، بتنسيق تبادل المعلومات وتحليلها والتصدي للتهديدات المتعلقة بالحماية.

٤١ - وقد أتاح الاتفاق السياسي أداة سياسية إضافية للنهوض بولاية البعثة المتعلقة بالحماية وتعزيز الجهود الوقائية، وآليات المتابعة والرصد التابعة لها، التي توفر منابر للحوار المحلي، وحل النزاعات ومنع نشوبها. وتكمل هذه الأنشطة النهج المتكامل للبعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين، حيث تجمع بين الحماية المادية والوقاية والحوار وعمليات السلام المحلية. وحدت العمليات العسكرية للبعثة من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة على المدنيين في عدة مجالات، بما في ذلك في مقاطعات كوتو السفلى، ونانا مامبيري، وأواكا.

٤٢ - وواصلت البعثة القيام، على أساس التناوب، بنشر أفرقة احتياطية في ألينداو وباتانغافو، حيث لا يوجد للبعثة وجود مدني دائم، من أجل تحسين الاتصال والإنذار المبكر، وتيسير استراتيجيات الوقاية المجتمعية. وأوفدت البعثة أفرقة حماية مشتركة لتقييم التهديدات المتعلقة بالحماية في المناطق القريبة من بانغاسو، وبريا، ونديلي وباوا.

٤٣ - وتنشر البعثة ٧٨ من مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي في جميع المقاطعات الـ ١٦ في ٣٨ قاعدة عسكرية، يتعاونون مع قوة البعثة والقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تيسير التصدي السريع للتهديدات التي تواجه المدنيين. ويسرت شبكة الإنذار المحلية للبعثة، وهي آلية للإنذار المبكر والوقاية، جمع المعلومات بشأن التهديدات المحتملة المتعلقة بالحماية من خلال شبكة من ٢٢٦٧ ٢ مركز تنسيق مدني.

٤٤ - وأجريت عمليتان لتدريب المدربين لصالح أفراد البعثة من أجل تحسين جهود البعثة في مجال حماية المدنيين وتعزيز فهم ولايتها المتعلقة بالحماية، و والتوعية بالتزامات الأفراد النظاميين. وأقامت البعثة أيضا مشروعا للتوعية المجتمعية من خلال مكاتبها الميدانية لتوعية الناس بولاية الحماية.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسطة سلطة الدولة

٤٥ - ظلت الحكومة تواجه تحديات في بسط سلطتها خارج العاصمة بسبب الافتقار إلى البنى التحتية، والتحديات المالية وانعدام الأمن. واستمرت الجماعات المسلحة في عرقلة نشر مؤسسات وموظفي الدولة، في انتهاك للاتفاق السياسي.

٤٦ - وفي شباط/فبراير، كشفت عملية لتحديد موظفي الخدمة المدنية بقيادة مكتب رئيس الوزراء، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن ٤١٨ ٣ موظفا من موظفي الخدمة المدنية كانوا يعملون خارج بانغي في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، يعمل ٧٢ في المائة منهم في وزارتي الصحة والتعليم. ويتمثل هدف الحكومة في نشر ٥٠٠ ٦ موظف حكومي بحلول

عام ٢٠٢١. وواصلت البعثة والبرنامج الإنمائي تقديم الدعم للحكومة في وضع وتنفيذ خطط نشر الموظفين المدنيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز منصة إلكترونية لتيسير تتبع موظفي الخدمة المدنية، وإجراء بعثات التفتيش. وواصلت الحكومة تسوية مرتبات موظفي الخدمة المدنية المتراكمة التي تعود إلى عام ٢٠٠٢.

٤٧ - ولئن ظل الاستثمار غير كاف في الخدمات الحكومية الأساسية، فإن مشاريع إصلاح البنى التحتية للدولة في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام قد تسارعت مع إنجاز ٦ مكاتب مقاطعات، و ٢٣ مكتب مقاطعات فرعية و ٤ مكاتب رؤساء بلديات. وتعكف البعثة على تنفيذ ٣١ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر التي تهدف، في جملة أمور أخرى، إلى إصلاح مقرى الدرك في باورو ودامارا، ومكتب رئيس البلدية في بيسون، ومفوضية الحي الثالث ومراكز الشرطة في حي بوينغ في بانغي.

إصلاح قطاع الأمن

٤٨ - تعكف الحكومة، بدعم من البعثة، على تنظيم حملة توعية على نطاق البلد بشأن قانون العدالة العسكرية وأعمال الدعوة لزيادة التقيد في صفوف الأفراد النظاميين بالقواعد القانونية ومعايير حقوق الإنسان. وقامت البعثة، بالتعاون مع شبكة قطاع الأمن الأفريقية، بتدريب منظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح قطاع الأمن من أجل زيادة وعي المجتمع المدني والرقابة التي يمارسها.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

٤٩ - لم يطرأ أي تغيير كبير في نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ حزيران/يونيه، كان ٤٣٨ فرداً من بين ٧٠٨٧ فرداً منشورين في ١٦ موقعاً خارج بانغي. ونشر ما مجموعه ١٠٧١ من أفراد القوات، الذين تلقوا التدريب من بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي والخبراء العسكريين الروس، في سبعة مواقع تعمل جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١ حزيران/يونيه، كان ١٠٢٤ فرداً من بين ٣٦٨٦ فرداً من قوات الأمن الداخلي منشورين خارج بانغي: ٧٣٥ دركياً، منهم ٢٥ امرأة، و ٣١٦ شرطياً، منهم ١٣ امرأة.

٥٠ - وتعاني بعض وحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خارج بانغي من تحديات لوجستية. وفي أوبو، مقاطعة مبومو العليا، أسفرت حالات تأخير في التناوب لمدد تتجاوز تسعة أشهر عن جملة أمور من قبيل المظاهرات، والإضرابات وفرض الضرائب غير قانونية. وقوبلت التحديات التشغيلية بعمليات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في مقاطعة نانا - مامبيري، وأوهام - بيندي ومبومو. وتضمن الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة إجلاء الجرحى والإمداد بالوقود، وكذلك الدعم الأولي لإنشاء مجموعات مواد لتخزين الأسلحة والذخيرة في بامباري وبانغاسو.

٥١ - وواصلت الحكومة، بدعم من البعثة، رصد سوء السلوك والتحقيق فيه والمعاقبة عليه ضمن القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى، اتخذ من جرائه إجراء تأديبي بحق عدد من أفراد قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب سوء السلوك في بانغاسو وأوبو.

٥٢ - وأنجز في ٢٧ أيار/مايو بمساعدة من البعثة اختيار ١٠٢٣ مجندين جديداً في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بعد إطلاق حملة تجنيد على نطاق البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبدأ

تدريب المجندين الجدد في ٦ حزيران/يونيه. وتتواصل الأعمال التحضيرية لعملية استقدام ١٠٠٠ شرطي ودركي في عام ٢٠١٩ بمساعدة البعثة.

٥٣ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أكملت بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب الكتيبة الخامسة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما رفع العدد الإجمالي للقوات التي دربتها بعثة التدريب إلى ٣٩٠٠ فرد، بما في ذلك أولئك الذين تلقوا التدريب العملي والتعليمي والمتخصص. وفي ٣ أيار/مايو، تخرج عدد من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى يشكل جزءاً من وحدة القوات الخاصة من تدريب متخصصين قدمه مدربون روس.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لإصلاح تسعة مرافق تخزين أسلحة وذخيرة للدرك على الطريق الواصل بين بانغي ودوالا ووفرت التدريب المتخصص لـ ١٣٨ فرداً على إدارة تخزين الأسلحة والذخيرة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج

٥٥ - أحرز تقدم متواضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وفي ١ حزيران/يونيه، قدمت الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق، وفقاً للاتفاق السياسي، قوائم غير كاملة بأعضائها المؤهلين، ولكن المدرجين في القائمة لم تكون شؤوهم مكتملة. واستأنفت الوحدة التنفيذية الوطنية للبرنامج، التي تتلقى الدعم من البعثة عملياتها في مجال نزع السلاح والتسريح في باوا في ٢٨ أيار/مايو.

٥٦ - وعينت الحكومة زعيم أنتي بالاك، ماكسيم موكوم، في المنصب الجديد المخصص للوزير المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وعقدت اجتماعات لجنة المتابعة الاستشارية للبرنامج في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

٥٧ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي في ثمانية مواقع. وشارك في البرامج ما مجموعه ٧٥٠٩ مستفيدين، منهم ١٨٥٣ امرأة، وجمعت ٢٢٦ قطعة سلاح حربية، و ٥٦٢٢ قطعة سلاح يدوية الصنع، و ١٦٧ قطعة ذخيرة غير منفجرة، و ١٢٤ ١٤ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وفي نيسان/أبريل، أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي.

العدالة وسيادة القانون

٥٨ - ظلت القدرات الوطنية في مجال العدالة وسيادة القانون محدودة؛ وكان ما مجموعه ١٨ من أصل ٢٧ محكمة من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف تعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ١٦ محكمة خارج بانغي.

٥٩ - واستهلت المحكمة الجنائية الخاصة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحقيقاتها الأولى، وقيمت وعززت سجلها، وحسنت قدرتها على حماية الضحايا والشهود. وأجرت المحكمة أيضاً حملة وطنية لتوعية السكان بشأن ولايتها والتقدم الذي أحرزته منذ إنشائها.

٦٠ - وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه، أُلقت البعثة القبض على ٦٥ فردا يشتبه في ارتكابهم جرائم من بينها القتل، والاختطاف، والسطو المسلح، والتعذيب، والسلب والاحتجاز غير القانوني، وذلك باستخدام التدابير المؤقتة العاجلة.

٦١ - وفي ١٥ آذار/مارس، بدأ تدريب ١٥٠ من موظفي السجون المدنيين الجدد في بانغي، مما سيرفع المجموع إلى ٢٥٠ فردا. وفي إطار نزع الطابع العسكري عن دائرة السجون، نقلت المسؤولية عن تقديم الخدمات الصحية للسجناء من وزارة الدفاع إلى وزارة العدل. ووصل عدد النزلاء في سجن نغارابا في بانغي إلى ١٠٦٩ شخصا، وهو ما يتجاوز قدرته على الاستيعاب البالغة ٢٦٠ شخصا بأكثر من أربعة أمثال، مما يشكل مخاطر أمنية وصحية وغير ذلك من المخاطر. وأعيد في آذار/مارس فتح مرافق الاحتجاز التي أصلحتها البعثة في بانغاسو وباوا.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٦٢ - استمر انخفاض خروقات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بهذا التقرير بسبب عدم وقوع أي مواجهات مسلحة كبيرة منذ نهاية فترة التنقل الرعوي وبداية موسم الأمطار، واقتراح ذلك بالتوقيع على الاتفاق السياسي. ففي الفترة من ٦ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة ٣١٥ من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني تضرر منها ما لا يقل عن ٥٦٦ من الضحايا. ويمثل الرقمان المذكوران انخفاضاً بنسبة ٢٦,٩ في المائة في عدد الحوادث و ٣٥ في المائة في عدد الضحايا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد تمادت الجماعات المسلحة الموقعة، وهي حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وميليشيات "أنتي بالাকা"، في ارتكاب خروقات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من بينها أعمال عنف موجهة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وفرض قيود على حرية التنقل، واحتجاز غير قانوني. وظلت حركات التنقل الرعوي تشكّل مصدرا رئيسيا من مصادر انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالنزاع.

العدالة الانتقالية

٦٣ - في ٢٢ آذار/مارس، نظّمت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، حلقة عمل لصالح ١٠٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، وجمعيات الضحايا، والأحزاب السياسية، كانت ترمي إلى تيسير إجراء مشاورات شعبية بشأن الإطار التشريعي للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وعملاً بالاتفاق السياسي، أنشئت اللجنة الشاملة، التي تضم ممثلي الجماعات المسلحة الموقعة والسلطات الوطنية، والمسؤولة عن اقتراح توصيات على لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٨ شباط/فبراير وعقدت اجتماعها الافتتاحي في ٢٨ أيار/مايو.

٦٤ - وقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من البعثة المتكاملة، ببلورة إجراءات تشغيلها الموحدة، واستراتيجيتها للاتصال، وخطتها لتعبئة الموارد بمبلغ قدره ٣٠٦ ٠٠٠ دولار.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٦٥ - استمر الإبلاغ عما ترتكبه الجماعات المسلحة من أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، حيث تُسببت معظم هذه الانتهاكات إلى جماعات ائتلاف سيليكا السابق في مقاطعتي أوهام بندي ونا غريبيزي. فقد أُبلغ عن وقوع أعمال اغتصاب على نطاق واسع في المقاطعة الفرعية كاغا باندورو، وعلى امتداد طرق التنقل الرعوي، وهي مناطق كثيرا ما يتعذر على أفرقة التحقيق الوصول إليها.

٦٦ - وخلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة ٦٨ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وأُحالت إليها إحدى جمعيات الضحايا توجد في بانغي ١٤ من تلك الحالات، يعود تاريخ ١١ حالة منها إلى عام ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سجلت البعثة المتكاملة تحقيقات قضائية في ٦٢ من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع تضررت منها ١٥٣ ضحية. وأقامت المنظمات النسائية، من التي تدعم البعثة المتكاملة مشاريعها الصغيرة، شراكة مع البعثة في رصد العنف الجنسي والجنساني وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأهمية الإبلاغ عن الانتهاكات. ونظمت البعثة المتكاملة ثماني مناسبات لزيادة الوعي لصالح ١٢٢١ شخصا، من بينهم ٥٥٩ امرأة، في مناطق بانغاسو وبيراو وبوسانغوا وبوار وغريفاي وكاغا باندورو وماركوندا وأوبو وأواندا وبواو.

٦٧ - واختارت البعثة منظمين شريكتين في بانغي لمهمة توفير الحماية الشخصية المؤقتة للضحايا. وفي ٢٦ آذار/مارس، قدمت البعثة المتكاملة التدريب للمقاتلين في صفوف الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وميليشيات "أنتي بالاك" في باتانغافو، بمقاطعة أوهام، بشأن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

الأطفال والنزاع المسلح

٦٨ - عملاً بالاتفاق السياسي، قدمت الجماعات المنضوية تحت ائتلاف سيليكا السابق في كاغا باندورو قوائم الأطفال المرتبطين بها ممن حُددت هوياتهم إلى فرقة العمل الوطنية المعنية بالرصد والإبلاغ. وفي آذار/مارس، فُصل ١٠١ من الأطفال (٤٥ فتى و ٥٦ فتاة) عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (٣٤) والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٣٥) وفصيل التجديد في ائتلاف سيليكا (٣٢)، وسُلموا إلى شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وإضافةً إلى ذلك، تم إلحاق ٧٢ من الأطفال الذين انفصلوا من تلقاء أنفسهم عن الجماعات المرتبطة بميليشيات "أنتي بالاك" (٣٨ فتى و ٣٤ فتاة) في مقاطعة كيمو، ببرامج إعادة الإدماج.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

٦٩ - ظلت حالة الاقتصادي الكلي تعاني من الآثار السلبية الناجمة عن انعدام الأمن ومحدودية الهياكل الأساسية وارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، يقدر صندوق النقد الدولي أن نسبة النمو الاقتصادي للبلد بلغت ٤ في المائة في عام ٢٠١٨، وأنها من المتوقع أن ترتفع إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٩. وقد حثّ وفد من صندوق النقد الدولي في أيار/مايو الحكومة على أن تقوم بإلغاء الضرائب والرسوم دون إعطاء أي مبررات اقتصادية لذلك من أجل تيسير تنمية القطاع الخاص، وأن تتخذ تدابير ترمي إلى تحسين إدارة الإنفاق العام لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد.

- ٧٠ - وتأثر الأداء الاقتصادي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بالإغلاق الاضطراري لطريق الإمداد الرئيسي الرابط بين بانغي ودوالا. وارتفع معدل التضخم من ١,٩ في المائة في شباط/فبراير إلى ٢,١ في المائة في آذار/مارس؛ كما تأثرت أسعار المواد الغذائية. وسُجل انخفاض بنحو ٥٠ في المائة في الإيرادات العامة في آذار/مارس، المقدّرة بمبلغ ٨,٥٢ ملايين دولار من مبلغ ١٧ مليون دولار المسجل في آذار/مارس ٢٠١٨.
- ٧١ - وتم تسريع وتيرة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام حيث صُرف في إطارها مبلغ ١,٥٨ بليون دولار حتى ١ حزيران/يونيه، ليصل بذلك معدل صرف الأموال إلى ٦٠,٨ في المائة، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبُذلت جهود لتعزيز التنسيق الاستراتيجي بين هذه الخطة وتنفيذ الاتفاق السياسي.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

- ٧٢ - في ١ حزيران/يونيه، بلغ قوام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ١١ ٥٩٥ فردا من قوام مأذون به قدره ١١ ٦٥٠ فردا. ويتكوّن القوام من ١١ كتيبة مشاة، و ٢ من الكتيبات العالية التأهب، وسرية واحدة من القوات الخاصة، وسرية واحدة لقوة الرد السريع ووحدات تمكينية، ولا سيما سرية شرطة عسكرية واحدة، و ٥ سرايا هندسية، وسرية واحدة للنقل الثقيل، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، ووحدة جراحية متقدمة من المستوى الأول المعزز، و ٣ من وحدات الطائرات العمودية، بما في ذلك وحدة طائرات عمودية مقاتلة واحدة. ويوجد في القوام ٣٠٩ ضباط أركان و ١٧٢ من المراقبين العسكريين. وتشكّل النساء نسبة ٣,٤ في المائة من العنصر العسكري.
- ٧٣ - وأجرت وحدة الطائرات العمودية المقاتلة، التي استأنفت عملياتها في نهاية شباط/فبراير، مهمات عديدة، منها توفير الدعم للعمليات المعززة، والمساعدة في إقامة تشكيل مرن ومتنقل، وتقديم الدعم الجوي، وعمليات الاستطلاع الاستخباراتي. وقد أكدت العمليات الأخيرة الحاجة إلى السريات المزودة بالمركبات المدرعة اللازمة لتعزيز حماية القوات.

عنصر الشرطة

- ٧٤ - في ١ حزيران/يونيه، بلغ قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة ٢ ٠٤٥ فردا، من مجموع القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٨٠ فردا، يشمل ٣٦٨ من ضباط الشرطة و ١ ٦٧٧ من أفراد الشرطة نُشروا في ١٠ وحدات شرطة مشكّلة و ٢ من وحدات دعم الشرطة. وتعمل حاليا في بانغي في إطار القوة المشتركة وحدتان لدعم للشرطة وست وحدات من الشرطة المشكّلة. وتنتشر وحدات الشرطة المشكّلة في مناطق بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو. وتشكّل النساء نسبة ٩,٢٨ في المائة من عنصر الشرطة.

العنصر المدني

٧٥ - في ١ حزيران/يونيه، كان يعمل لدى البعثة المتكاملة ٣٦٧ ١ من الموظفين المدنيين، من بينهم ١٩٥ فردا من متطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل ٩٠ في المائة من الوظائف المأذون بها البالغ عددها ٥٢٤ ١ وظيفة. وكانت النساء يشكّلن ما نسبة مجموعه ٢٦ في المائة من الموظفين المدنيين.

اتفاق مركز القوات

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تُسجل أي انتهاكات تُذكر لاتفاق مركز القوات، بفضل توثيق التعاون وأوجه التبادل بين الحكومة والبعثة المتكاملة.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

٧٧ - في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه، سُجل ٨٦ حادثا من الحوادث التي شملت أفراد الأمم المتحدة، منها ٢٣ اعتداءً على موظفي المنظمة ومبانيها ومعدات وقوافلها قامت بها جماعات مسلحة وعصابات إجرامية. ووردت تقارير تفيد بوقوع سبع حالات تهديد بالقتل ومضايقة ضد موظفي الأمم المتحدة المدنيين نُسبت إلى جماعات مسلحة وإجرامية، إضافةً إلى ثلاثة حوادث احتجاز لموظفين تابعين للأمم المتحدة قامت بها قوات الأمن الداخلي. وأصيب ما مجموعه ٣٣ من الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين بجروح، ٨ منهم من جراء هجمات عدائية قامت بها جماعات مسلحة و ٢٥ في حوادث مرور. وتعرض فردان عسكريان لصاعقة أدت إلى مقتلهما، فيما توفي فردان عسكريان وموظف مدني بسبب المرض. وإضافة إلى ذلك، استُهدفت منظومة الأمم المتحدة في ١٤ حالة أخرى، ولكن آثار ذلك كانت طفيفة.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٨ - في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه، أبلغت البعثة المتكاملة بشأن ٩ ادعاءات تفيد بتورط أفراد البعثة في أعمال استغلال واعتداء جنسيين، ليصل بذلك مجموع الادعاءات المسجلة في عام ٢٠١٩ إلى ١٠ ادعاءات. وكانت أربعة ادعاءات ترتبط بحوادث قبل إنفاذ وقعت في عام ٢٠١٩ وستة حوادث من سنوات سابقة. وأُحيلت ثمانية ادعاءات جديدة تشمل ثمانية أفراد من الوحدات العسكرية إلى البلدان المساهمة بقوات المعنية بذلك للتحقيق في ملاساتها، بينما تجري الأمم المتحدة تحقيقا في ادعاء واحد بتورط أحد أفراد الشرطة فيه. وترتبط ستة من المطالبات بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد بالادعاءات الجديدة.

٧٩ - وواصلت البعثة المتكاملة جهودها المبذولة لتنفيذ سياستي الداعية إلى عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي من خلال تعزيز استراتيجيتها الوقائية، بما في ذلك التدريب الشامل وحملات لزيادة الوعي. وعززت البعثة آليات الإنذار المبكر والإبلاغ على صعيد المجتمعات المحلية بتوسيع نطاق آليات الشكاوى المجتمعية وبناء القدرات، ومن خلال مختلف جهود التوعية. وانتهت البعثة المتكاملة من وضع الصيغة النهائية لتنفيذ إطارها الشامل لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق الجهود المبذولة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال الاجتماعات الفصلية التي تعقدها فرقة العمل وباستخدام استمارة الإبلاغ عن الحوادث التي وضعها مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين

جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك لضمان الاتساق في ما تجمعه كيانات الأمم المتحدة من معلومات وتعدّه من تقارير في هذا الصدد.

٨٠ - وواصلت البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين حُددت هوياتهم إلى الجهات المقدّمة للمساعدة، ورصد حالتهم واحتياجاتهم. وتعكف اللجنة الدولية للإنقاذ على تنفيذ مشروع يموله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، المنشأ في عام ٢٠١٦ والرامي إلى تقديم المساعدة الطبية والنفسية إليهم، فضلاً عن زيادة الوعي بذلك، ضمن المجتمعات المحلية.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٨١ - لقد حسّنت البعثة المتكاملة أداؤها البيئي وحدّت من بصمتها البيئية باقتنائها أجهزة لإدارة النفايات الصلبة. فقد قدمت البعثة الدعم إلى بلدية بانغي في معالجة الأكسدة السطحية في مدفن القمامة بمنطقة كولونغو. وواصلت زيادة استخدامهما الطاقة المتجددة بتركيب نظم فلطاضوية وتنظيم حملات لزيادة الوعي ترمي إلى الحد من الانبعاثات. وواصلت أيضاً تحسين استهلاكها المياه وإدارتها مياه الصرف باستعمال المياه المعاد تدويرها وتركيب ٣٩ مرافقاً من مرافق معالجة مياه الصرف الصحي المقررة البالغ عددها ٤١ مرافقاً.

تحقيق الأداء الأمثل

٨٢ - واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ مختلف المبادرات الرائدة الرامية إلى تحسين أدائها وتعزيز فعاليتها، تمشياً مع مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام وتوصيات العميد أموسو (المتقاعد) بشأن حماية المدنيين وتوصيات اللواء دوس سانتوس كروز (المتقاعد) الداعية إلى الحد من الوفيات في صفوف حفظة السلام وإجراء استعراضات أخرى. فعلى سبيل المثال، وعقب إجراء تحقيقات في حالات العنف الذي استهدف المدنيين في منطقة ألبندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يجري اتخاذ التدابير اللازمة بالتعاون مع البلد المساهم بقوات المعني بذلك من أجل تحسين الأداء وتعزيز قدرة البعثة المتكاملة على توفير الحماية في المنطقة. ويجري خفض قوام بعض هذه القوات لتشكيل وحدة طائرات عمودية وقوة للرد السريع آخرين. وإضافةً إلى ذلك، أغلقت البعثة قاعدات العمليات المؤقتة في شرق البلد، فيما افتتحت قاعدتان في غربه. واضطلع بالدوريات بوتيرة أكبر في المناطق التي أُغلقت فيها قاعدات العمليات المؤقتة. وازداد متوسط عدد الدوريات الشهرية المشتركة التي تجري بالتعاون مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بأكثر من ٦٠ في المائة في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٨٣ - وقد استكملت البعثة المتكاملة ما نسبته ٢٠ في المائة من المرحلة التجريبية الأولى من النظام الشامل لتقييم الأداء وقامت بتدريب ١٦٠ من الموظفين. وأجرت البعثة اختباراً للجهد على نطاق البعثة في آذار/مارس للاستفادة من عمليات المحاكاة السابقة من أجل تحسين فعالية الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين وإدارة الأزمات. وتواصل اختبار البرنامج الحاسوبي "UNITE Aware" لدعم عملية اتخاذ القرارات وتنسيق العمليات وإدارة الأزمات.

الجوانب المالية

٨٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٠/٧٢، مبلغ ٩٣٠,٢ مليون دولار للإنفاق على البعثة المتكاملة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ١٢٣,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١ ٥٣٩,٧ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر - ملاحظات

٨٥ - إن التوقيع على الاتفاق السياسي بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة يتيح لجمهورية أفريقيا الوسطى فرصة تاريخية، أهيّب بأبناء جمهورية أفريقيا الوسطى أن يغتنموها جميعاً بروح من المسؤولية الوطنية والاعتزاز الوطني. فقد شلّ استمرار وتفشي العنف البلد منذ أمد طويل للغاية، مما أدى إلى تعطيل نمو مؤسساته، وتدمير مجتمعاته المحلية وتقسيمها، وتثبيط التطلعات المشروعة لأجيال من مواطنيه. وسيكون الطريق صوب تخطي هذا التاريخ طويلاً ومحفوفاً بالانتكاسات في كثير من الأحيان. غير أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لن يتسنى لأفراده مواصلة الماضي على مسار صوب إحلال السلام الدائم إلا بالتزامهم بتنفيذ الاتفاق تنفيذاً تاماً.

٨٦ - ولذلك، أرحب بالتقدم الأولي، لكن الهام، المحرز في الأشهر الأربعة الأولى منذ توقيع الاتفاق السياسي. غير أن قلقاً بالغاً ما زال يساورني من تمادي الجماعات المسلحة في ارتكاب العنف. فهي بتوقيعها الاتفاق ملتزمة بأن تنبذ على الفور اللجوء إلى العنف لتحقيق أية مطالب، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وأدين بشدة الاعتداءات على المدنيين وحفظه السلام والعاملين في مجال العمل الإنساني، والتي قد يرقى البعض منها إلى جرائم حرب. فلا مبرر لهذه الاعتداءات، أو تعطيل عجلة اقتصاد البلد، أو إعاقة إفاد موظفي الدولة، أو فرض ضرائب على المدنيين بصورة غير قانونية، أو تدمير الهياكل الأساسية المدنية أو احتلالها. وإنني أشعر ببالغ الأسى من المجزرة التي راح ضحيتها عشرات المدنيين العزل في القرى الواقعة بالقرب من باوا في أيار/مايو. وأرحب بالجهود التي تبذلها السلطات، بدعم من البعثة المتكاملة، من أجل التعجيل بالتحقيق في هذه الاعتداءات ومحاكمة المتهمين بارتكابها.

٨٧ - ولا يمكن أن يتسامح المجتمع الدولي إزاء هذه الأعمال، ولا سيما في أعقاب الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة شاملة. ولذلك فإنني أناشد الجهات الأخرى الضامنة والميسرة للاتفاق، بما فيها البلدان المجاورة، أن تستعين بما لديها من نفوذ لتعزيز تقيّد الجماعات المسلحة بالتزاماتها. ولا بد من مواصلة الحوار السياسي، وإشراك الاتحاد الأفريقي في هذه المساعي على نحو استباقي وفي الوقت المناسب بصفته أحد الجهات الضامنة، واتخاذ تدابير قوية لحماية المدنيين، وفرض عقوبات على المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة وتقديمهم إلى العدالة. والأمم المتحدة، بما فيها البعثة المتكاملة، لن تتوانى عن دعم السلطات الوطنية في حماية المدنيين وتنفيذ الاتفاق.

٨٨ - وقد برهن الرئيس تواديرا على قيادة جديرة بالثناء بالتزامه الثابت بالحوار وإرادته السياسية للسعي إلى إيجاد حل توافقي سعيًا إلى إحلال السلام، بينما تتعالى أصوات الجمهور بفارغ الصبر في انتقاداته للسلطات على تقديمها تنازلات للجماعات المسلحة دون أن تلقى منها معاملة واضحة بالمثل، وفي التصدي لاستمرار الانتهاكات الموجهة ضد السكان. وأرحب بما تتخذه الحكومة من إجراءات استباقية المنحى وفي الوقت المناسب للتقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي، بما في ذلك إنشاء مختلف آليات المتابعة والرصد على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. فهي تتيح منابر أساسية شاملة للمجتمع المدني لمنع نشوب النزاعات، ونزع فتيل التوتر، وبناء الثقة فيما بين أعداء الأُمس، ومن ثم، تهيئة بيئة توفر مزيداً من الحماية للسكان وموظفي الدولة والعاملين في مجال العمل الإنساني. وأشجع الحكومة على مواصلة البرهنة على أنها قادرة على خدمة الشعب بالعمل معاً بصورة بناءة بغية إنهاء أشكال العنف والإهمال والتهميش والعزلة التي يتأثر بها الكثير من المجتمعات المحلية، ولا سيما خارج بانغي.

٨٩ - وأثني على الجماعات المسلحة الموقعة لترشيحها ممثلين لدى آليات المتابعة الوطنية والعديد من هيئات المقاطعات. وأهيب بها أن تشارك في هذه الآليات مشاركة كاملة، ولا سيما على صعيد المقاطعات حيث يشكّل الحد من العنف أكثر الاحتياجات إلحاحاً. وأدعو أيضاً الجماعات المسلحة الموقعة إلى أن تقدم، عملاً بأحكام الاتفاق السياسي، ما تبقى لديها من قوائم المقاتلين في صفوفها المؤهلين للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، التي ينبغي أن تضم الأعضاء الذين سيُدججون في الوحدات الأمنية المختلطة. فالتقدم في نشر هذه الوحدات وفي البرنامج هو أكثر إلحاحاً للحد من العنف وزيادة الثقة فيما بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة. وتشكّل مساهمة الشركاء، ومن ضمنهم الجهات الضامنة والميسرة للاتفاق، أمر أساسي لمتابعة الاتفاق ولكي تؤدي آليات الأمن الأدوار المرجوة منها. وأحث جميع الشركاء على النظر في زيادة دعمهم السخي.

٩٠ - وأرحب بالجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ وحدات الأمن الخاصة المختلطة، من أجل توجيه رسالة قوية عن الأثر الإيجابي للاتفاق السياسي، بما في ذلك ما يتعلق ببسط الأمن على امتداد ممرات التنقل الرعوي في مواقع التعدين. وأرحب ترحيباً خاصاً باتباع الحكومة النهج القاضي بأن تخضع جميع العناصر في تلك الوحدات لنزع السلاح والتسريح والتحرير المتعلق بحقوق الإنسان. وأرحب بالدعم الهام الذي التزم الشركاء فعلاً بتقديمه للتعجيل بوتيرة تشكيلها وإيفادها والقيام لاحقاً بتعزيزها وتعديلها حسب الاقتضاء. وسيكون من المهم أن تتواصل الجهود المبذولة للمضي قدماً في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الذي يتيح لأعضاء الجماعات المسلحة منافع أو فرصاً اقتصادية واجتماعية للاندماج في قوات الدفاع والأمن الوطنية.

٩١ - ولا يقف شعب جمهورية أفريقيا الوسطى موقف المتفرج إزاء عملية السلام، وينبغي إشراكه فيها بصفته طرفاً من لهم مصلحة كاملة في تنفيذه. فمصادقية الاتفاق السياسي تتوقف على توليته المسؤولية الوطنية الكاملة. ويجب ألا يُدخر أي جهد لتعزيز الفهم الشعبي للاتفاق والتماس الآراء بشأن تنفيذه من جميع شرائح المجتمع. وأرحب بالأولوية التي توليها الحكومة وشركاؤها مسألة تنظيم حملة لزيادة الوعي بذلك على نطاق البلد، بمشاركة المجتمع المدني والجماعات المسلحة، رغم الصعوبات العملية التي يطرحها البلد بأطرافه المتزامية مع ضعف شبكات اتصالاته وبنية التحتية الطرقية.

٩٢ - وأرحب أيضاً بالخطط الرامية إلى تعزيز اللجان المحلية للسلام والمصالحة في إطار جهود المصالحة المبذولة على صعيد وطني أوسع نطاقاً. فالتقدم في عمليات السلام المحلية تقيم أسساً لا غنى عنها لإنجاح

الاتفاق السياسي بالمساعدة في تخطي التوترات الطائفية. ويجدر تهنئة طائفتي غامبو وبومبولو في مقاطعة مبومو، وطائفتي ياكيت وكاستور في بانغي، لاختيارها تقرير مصيرها بنفسها، والعمل معاً من أجل طي صفحة نزاع دوري عانت منه لأمد طويل للغاية. وأرحب أيضاً بدور النساء في هذه المساعي بصفتها عناصر فاعلة في تحقيق السلام. وينبغي أن تستفيد طوائف أخرى من هذه الأمثلة الإيجابية بأن تبادر بنفسها إلى بذل جهود المصالحة، التي ستدعمها الأمم المتحدة. وآمل أن تساعد عمليات السلام المحلية هذه في احتواء الأنشطة الجماعات والمليشيات المسلحة غير الموثقة.

٩٣ - وسوف يتطلب الحفاظ على السلام في البلد استثماراً كبيراً وسريعاً للقضاء على الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي والعزلة الجغرافية اللذين تعاني منهما المجتمعات التي يتعدّد الوصول إليها. فنقص شبكات الطرق وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية لها تأثير سلبي في قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وقدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تقديم المساعدات الحيوية، وقدرة البعثة المتكاملة على حماية المدنيين. ويتعين إحداث تحول في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا ببناء ثقة الجمهور في أن وجود الدولة ومؤسساتها إنما هو لخدمة المواطن. ولذلك، لا بد من تحقيق ثمار السلام في أقرب وقت ممكن. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن رأب النسيج الاجتماعي المهترئ يجب أن يبدأ ببذل جهود تفضي إلى القضاء على التهميش التاريخي الذي تعاني منه قطاعات كبيرة من المجتمع، وذلك بطرق منها التعجيل بوتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الإنمائية، وإعطاء الأولوية لأشد المناطق بعدا والمناطق المتضررة بالنزاع. ويكرز الاتفاق السياسي بشدة على برامج الانتعاش والتنمية إلى جانب الإصلاحات السياسية والتدابير الأمنية. ولذلك، أرحب بالجهود الجارية المبذولة لمواءمة استراتيجية تنفيذ الاتفاق مع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي يجب الإسراع فيها. وأحث الشركاء على أن يواصلوا بنشاط انخراطهم في هذه المساعي وتقديم الدعم إليها.

٩٤ - وما زلت أشعر بالجزع إزاء الحالة الإنسانية في البلد. فاستمرار الاحتياجات الملحة كأساة إنسانية. فهو يعرقل آفاق تحقيق السلام المستدام، بالنظر إلى أن الأشخاص الذين لا تُلبى أشد احتياجاتهم كثيراً ما تكون قدرتهم على بناء السلام في مجتمعاتهم المحلية محدودة ويتعرضون أكثر من غيرهم للاستغلال أو الاستدراج. كما يساورني بالغ القلق إزاء العدد الكبير من المشردين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وإزاء محدودية التقدم المحرز في تحسين ظروف عودتهم بأمان وكرامة. وأناشد الشركاء التعجيل بمساهمتهم في خطة الاستجابة الإنسانية.

٩٥ - ولطالما أدرك شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأن السلام لا يمكن تحقيقه في ظل غياب العدالة والمصالحة. ولذلك، فإنني أشعر بالتفاؤل من انطلاق المشاورات الشعبية بشأن اللجنة المقبلة المعنية بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، مثلما جرت الدعوة إليه في منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية، الذي سيكفل أن تكون أعمالها متماشية مع تطورات ضحايا النزاع المسلح واحتياجاتهم. وأرحب أيضاً بإطلاق اللجنة الشاملة. وفي الوقت نفسه، فإن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى يطالبون عن استحقاق بإنهاء الإفلات من العقاب، لا عن فظائع الماضي فحسب، بل أيضاً عما يُرتكب يومياً من جرائم ما زالت تؤثر في حياتهم ومصادر معيشتهم ومجتمعاتهم المحلية، بما يؤدي إلى وقوعهم في براثن حلقة من الفقر والخوف. ولا بد من مواصلة بذل الجهود لتعزيز أعمال قطاع العدل على الصعيد الوطني والمحكمة الجنائية الخاصة، اللذين يتسمان بأهمية محورية لاستعادة سيادة القانون، ويشكّلان أساساً لا غنى عنه لبناء ثقة المجتمع والمؤسسات اللازمة لإحلال السلام المستدام.

٩٦ - وأرحب بعملية التجنيد الجارية لتشكيل قطاع دفاع وأمن بطابع وطني كامل ومهيئ لتوفير الأمن ودعم سيادة القانون. وأدعو إلى اتباع نهج مماثل لتحسين التمثيل في الخدمة المدنية، على النحو المنصوص عليه بمقتضى الاتفاق السياسي. وأثني على الحكومة لما تبذله من جهود لنشر قوات الدفاع والأمن الوطنية خارج بانغي في المناطق المتضررة من النزاع. فقد برهن أفراد القوات المسلحة الوطنية، بمن فيهم الذين يعملون إلى جانب البعثة المتكاملة، على تمتعهم بفعالية وكفاءة مهنية في العديد من العمليات. وأثني أيضاً على الحكومة لاتخاذها إجراءات تأديبية ضد الوحدات التي تقاعست عن الوفاء بالتزامها الأساسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أيضاً عن تقديري للدعم المنسق والمستمر المقدم من جميع الشركاء، الذين تشكل مشاركتهم المتواصلة في هذه المساعي أمراً أساسياً لقوات الدفاع والأمن الوطنية في تنمية قدرتها اللازمة على نشر ودعم العمليات في جميع أنحاء البلد.

٩٧ - وسأحث الجمعية الوطنية على أن تعجل بالإصلاحات السياسية المتوخاة بموجب الاتفاق السياسي، بما في ذلك القوانين المتعلقة باللامركزية، وبمركز رؤساء الدولة السابقين، وبالأحزاب السياسية. فمن شأن التشريعات الجديدة أن تساعد إيجاباً في إحداث تحول في النظام السياسي للبلد، على الرغم من التحديات التي تعترض تنفيذها. وتتيح التشريعات المتعلقة باللامركزية فرصة لم يسبق لها مثيل لتحسين تقديم الخدمات الأساسية وخدمات التنمية. وبالنظر إلى أن الدولة لن تحتاج إلى وضع أشكال جديدة من الحكم والتمثيل ذات طابع محلي للمرة الأولى في تاريخها، فإن تلك العملية سوف تتطلب حواراً مستمراً ودعمًا كبيراً من الشركاء. غير أن تلك التشريعات تنطوي على أهمية بالغة لتحقيق أهداف التمثيل السياسي وتقرير المصير للمجتمعات المحلية، ولإجراء انتخابات إقليمية ومحلية.

٩٨ - وسيسبغ تسجيل الناخبين للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١ في غضون ستة أشهر. فهذه الانتخابات ستشكل محطة تاريخية هامة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السلطات الوطنية لشروعها في الأعمال التحضيرية. وأشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في العملية السياسية بطريقة شفافة، مع التركيز على الحوار. وسأشدد على أهمية إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع، باعتبارها جزءاً أساسياً من العملية السياسية، ومحركاً لبسط سلطة الدولة والتفعيل الناجع للترتيبات الأمنية من الاتفاق السياسي، وهي كلها مقتضيات يتطلبها إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وسيشكل إجراء الانتخابات تحدياً رئيسياً، يتطلب قدراً كبيراً من الدعم؛ ولذلك أرحب بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء بالفعل، والنداء الموجه من أجل تقديم مساعدة إضافية، بما في ذلك في سياق الصندوق المشترك للتبرعات المقبل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذ أضع في الاعتباري الشواغل التي أعربت عنها السلطات الوطنية والعديد من الشركاء، فإنني أعزم تقديم توصيات بشأن نطاق الولاية الانتخابية المنوطة بالبعثة المتكاملة في تقريرتي المقبل.

٩٩ - وأرحب بعقد اللجنة المشتركة الأولى بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون منذ عام ٢٠١٠ وأشجع جمهورية أفريقيا الوسطى وسائر البلدان المجاورة على أن تفعل ذلك.

١٠٠ - وفي الختام، أود أن أرحب بممثلي الخاص الجديد للجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منكور ندياي، الذي تولّى مسؤولياته في آذار/مارس، وأن أعرب عن خالص تقديري لبارفيه أونانغا - أنيانغا، الذي أدى مهامه على نحو جدير بالإعجاب بصفته ممثلي الخاص لمدة أربع سنوات تقريباً. وأود أن أعرب عن امتناني الخالص لجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين لالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية

أفريقيا الوسطى. وأعرب عن تقديري أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، ولممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصفتها ضامنين للاتفاق السياسي، وكذلك الدعم المستمر المقدم من الميسّرين، بما أتاح فرصة قيّمة لتحسين حياة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: القوام العسكري وقوام الشرطة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩

الدولة	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان الجنود	العنصر العسكري		عناصر الشرطة
			المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
بنغلاديش	١١	١٨	٩٩٨	١٠٢٧	
بنن	٣	٥	صفر	٨	٢٦
بوتان	٢	٢	صفر	٤	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	٢	صفر	٥	
البرازيل	٤	٦	صفر	١٠	
بوركينافاسو	١	٢	صفر	٣	٢٦
بوروندي	٩	١٢	٧٤٠	٧٦١	
كمبوديا	٦	٦	٢٠٠	٢١٢	
الكاميرون	٣	٦	٧٤٠	٧٤٩	٢٦ ٢٧٩
كولومبيا	٢	صفر	صفر	٢	
الكونغو	٥	١١	صفر	١٦	٣ ١٣٨
كوت ديفوار		٣	صفر	٣	٤٦
تشيكيا	٣	٣	صفر	٦	
جيبوتي	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
مصر	٩	١٩	٩٨٨	١٠١٦	٧ ١٣٩
فرنسا	صفر	٩		٩	٧
غابون	صفر	٣	٤٥٠	٤٥٣	
غامبيا	٣	٣	صفر	٦	٧
غانا	٥	١١	صفر	١٦	
غواتيمالا	٢	٢	صفر	٤	
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
هنغاريا	١	١	صفر	٢	
إندونيسيا	٦	٨	٢٠٠	٢١٤	٦ ١٧
الأردن	٣	٧	صفر	١٠	١٧ ١٢٧
كينيا	٨	٧	صفر	١٥	
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	١
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١
موريتانيا	١٠	٨	٧٣٩	٧٥٧	٢٨٠
المكسيك	صفر	١	صفر	١	

الدولة	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
المغرب	٢	١٢	٧٥٠	٧٦٤		
نيبال	٤	١٢	٧٢٠	٧٣٦		
النيجر	٣	٦	صفر	٩	٢٤	
نيجيريا	صفر	٢	صفر	٢		
عمان	صفر	صفر	صفر	صفر		
باكستان	١٢	٢٧	١ ٢١٣	١ ٢٥٢		
باراغواي	٢	١	صفر	٣		
بيرو	٨	٧	٢٠٥	٢٢٠		
الفلبين	٢	صفر		٢		
البرتغال	صفر	٦	١٧٨	١٨٤	٢	
جمهورية مولدوفا	٣	٢	صفر	٥		
رومانيا	صفر	صفر	صفر		٤	
رواندا	١١	١٩	١ ٣٥٩	١ ٣٨٩	٤١٨	٢٦
السنغال	صفر	١٢	١٠٠	١١٢	٢٧٩	٢٣
صربيا	٢	٣	٧٢	٧٧		
سيراليون	٢	١	صفر	٣		
إسبانيا		صفر	صفر		٥	
سري لانكا	٦	٢	١١٠	١١٨		
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	٦	
توغو	٤	٧	صفر	١١	٨	
تونس	١	صفر	صفر	١	٤٦	
جمهورية تنزانيا المتحدة	صفر	٧	٤٤٣	٤٥٠		
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٧	صفر	٧		
أوروغواي	صفر	٣	صفر	٣		
فييت نام	١	٤	صفر	٥		
زامبيا	٨	١٤	٩٠٩	٩٣١		
زيمبابوي	٢	صفر	صفر	٢		
المجموع	١٧٢	٣٠٩	١١ ١١٤	١١ ٥٩٥	١ ٦٧٧	٣٦٨

المرفق الثاني

خريطة



Map No. 4522 Rev. 15 UNITED NATIONS
June 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section